العراق.. وتيرة العنف تتصاعد.. والصدر يتهم حكومة المالكي بإشعال الحرب الطائفية

تقرير/قاسم الشاوش

يوما بعد يوم يغرق العراق في نفق العنف المستشري بقوة على خلفية المجازر التي تحدث على مدار الساعة وتدهور الوضع الأمني والسياسي المتصاعد وتطالعنا بها الفضائيات العربية بصور مؤلمة لدماء ضحايا مدنيين لاناقة لهم ولا جمل في هذا الصراع الطائفي الذي قد يجر بلاد الرافدين إلى مستنقع الحرب الأهلية التي لا يعلم إلا الله أين تنتهي مداها..

وفي مسلسل العنف المتواصل بهذا البلد لقي أكثر من 30 شخصا مصرعهم أمس الخميس وأصيب العشرات في تفجيرات جديدة شهدتها مناطق مختلفة من البلاد، بينها العاصمة بغداد، والرمادي، والموصل شملت إحداها حفل زفاف.

ووفقا لمصادر أمنية فإن أكبر الهجمات وقعت في حي الجهاد في بغداد حيث قتل 16 شخصا في هجوم بسيارة مفخخة استهدف حفل زفاف..

وأضافت المصادر أن انفجار سيارتين مفخختين في منطقة الكرادة المزدحمة وسط بغداد ومنطقة السيدية غربي المدينة أسفر عن سقوط ما لا يقل عن 15 قتيلا وخمسة وثلاثين جريحا.

وأغلقت سلطات الأمن الطرق المؤدية إلى موقع الانفجاريين، وهرعت سيارات الإسعاف لنقل المصابين إلى المستشفيات القريبة.

كما قتل ثمانية وأصيب آخرون في تفجير سيارتين مفخختين بحي البنوك شرقي بغداد ومجمع المشن التجاري وسطها.

وقررت السلطات منع سير الدراجات النارية والعربات بمختلف أنواعها ببغداد اعتبارا من اليوم الجمعة وحتى إشعار آخر.

وفي محافظة الأنبار، نجاالمحافظ قاسم محمد الفهداوي من محاولة اغتيال بتفجير سيارة مفخخة كانت متوقفة بجانب المدخل الغربي لبناية المجمع الحكومي وسط الرمادي غربي البلاد. وقد أصيب في الانفجار أربعة من أفراد حماية المحافظ وأربعة من عناصر الشرطة المحلية.

كما قتل ثلاثة شرطيين وأصيب ثمانية في ساعة متأخرة من أمس الأول في هجوم بسيارة مفخخة استهدف نقطة تفتيش أمنية في حي 17 تموز غربي الموصل مركز محافظة نينوى بشمال العراق. وقال مصدر أمني محلي أمس الخميس إن مهاجما فجر نفسه بسيارة مفخخة كان يقودها وسط نقطة أمنية مشتركة لقوات الشرطة المحلية والتدخل السريع (سوات) في الحي.

وذكر مصدر في الشرطة العراقية إن مسلحين مجهولين قتلوا العميد الركن طالب محمد القره غولي غرب العاصمة بغداد، وأوضح أن المسلحين اقتحموا منزل العميد في قرية حمد الشعبان التابعة لقضاء أبو غريب وأردوه قتيلا.

وفي سياق استفحال الأزمة ممكن إدراج الاتهامات المتبادلة بين الساسة العراقيين فقد هاجم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وقال إن الأخير يريد إعلان بدء الحرب الطائفية في البلاد.

وأضاف الصدر في بيان أن على الحكومة محاسبة وطرد الأشخاص المنخرطين في السلك الأمني بلا حق أو لأجل السلطة والشهرة دون إخلاص، وطالبها بتقوية الجهد المخابراتي بالطرق الصحيحة، والعمل الجدي من أجل نزع فتيل الاحتقان الطائفي، وليس كما بلغه بأن المالكي يريد إعلان بدء الحرب الطائفية في العراق.

وأنهى الصدر بيانه بالقول «هذا نداء مني إلى الشعب من جهة، وإلى الحكومة من جهة أخرى، وقد أعذر من أنذر».

بدوره دعا المالكي أبناء العشائر العراقية إلى الوقوف في وجه من وصفهم بالمتطرفين ودعاة الفتنة، مؤكدا أن حكومته لن تتساهل مع أي مظهر يخل بالأمن.

وقال المالكي في بيان صدر عن مكتبه عقب استقباله عددا من شيوخ ووجهاء عشيرة البوعيسى من مختلف أنحاء العراق، إن الأصوات المتعقلة والمعتدلة يجب أن ترتفع في وجه المتطرفين وأصحاب مشاريع الفتنة والتقسيم، لتعزيز اللحمة الوطنية بين العراقيين.

وكان المالكي قد توعد الأربعاء -ردا على موجة العنف المتزايدة التي يشهدها العراق مؤخرا- بملاحقة من وصفتهم حكومته بالمحرضين ومنفذي «الأعمال الإرهابية».

وأفاد إن التفجيرات التي شهدتها بلاده في اليومين الأخيرين هدفها إعادة العراق إلى مربع الاقتتال الطائفي.

وكانت أعمال العنف التي يشهدها العراق قد أسفرت عن سقوط مئات الأشخاص بين قتلى وجرحى في هجمات طالت مناطق مختلفة. وقد لقيت هذه الأعمال إدانة أممية واسعة.

ووفق إحصائية أعدتها وكالة الصحافة الفرنسية -استنادا إلى مصادر طبية وأمنية- فإن عدد الضحايا بلغ منذ مطلع مايو الجاري اكثر من 519 قتيلا، وأكثر من 1300 جريح.

وحذرت الأمم المتحدة في وقت سابق الزعماء العراقيين من أن العراق سينزلق نحو مرحلة مجهولة ومحفوفة بالمخاطر، إذا لم تتخذ إجراءات فورية لمواجهة العنف الذي تفاقم مؤخرا.

ومن جهة أخرى، تظاهر نحو ألفي شخص في مدينة العامرية غربي بغداد للمطالبة بإطلاق سراح المتحدث باسم أئمة وخطباء المساجد في بغداد الشيخ عقيل الفهداوي.

العاهل الاردني: الجوهر الحقيقي للإسلام هو الوسطية والاعتدال

عمان/ وكالات

<،، أكد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني على ضرورة «بيان الجوهر الحقيقي للإسلام القائم على الوسطية والاعتدال» في أوروبا بعد حادثة مقتل جندي بريطاني في العاصمة لندن الأسبوع الماضي.

وأثارت الحادثة موجة غضب شديدة ضد المسلمين في الدول الأوروبية على خلفية انتماء اثنين من المتهمين في حادثة القتل لجماعات متطرفة تنشط في بريطانيا ولها علاقات مع جماعات تعتنق فكر القاعدة المتطرف.

وقال العاهل الأردني - حسب ما نشرته وكالة الأنباء الأردنية الرسمية: إن على القيادات الإسلامية في أوروبا دور في بيان الجوهر الحقيقي للإسلام القائم على الوسطية والاعتدال، مشيرا إلى أن مضامين رسالة عمان أكدت على تعظيم قيم التسامح والتعايش مع أتباع الديانات والثقافات الأخرى.

وكان العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني يتحدث إلى عدد من الأعضاء المسلمين في البرلمان البريطاني الذين يؤدون زيارة إلى الأردن، حيث أعرب عن إدانته لحادثة مقتل الجندي البريطاني لي ريجبي (25 عاما).

وقال: إن «مثل هذه الأعمال لا تمثل الإسلام والمسلمين، وأن الأردن سيستمر في العمل مع الجميع لتعزيز الحوار بين الشرق والغرب، ومد جسور التفاهم والحوار بين مختلف الثقافات والشعوب والأديان».

وقالت الوكالة :إن أعضاء الوفد البريطاني أشادوا بجهود الملك عبد الله الثاني لخدمة القضايا الإسلامية، وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام، معبرين في ذات الوقت عن تقديرهم لمساعيه في تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق السلام في المنطقة.

مصر منزعجة من تحويل اثيوبيا لمسار مجرى نهر النيل

القاهرة/

<،أكدت السلطات المصرية أمس أن مياه نهر النيل مسألة ذات أهمية قصوى للشعب المصري وحياته ومصالحه وأنها متمسكة بتنفيذ الجانب الإثيوبي لتعهداته بعدم الإضرار بأي شكل بالمصالح المائية المصرية.

جاء ذلك في رسالة وجهتها مصر إلى اثيوبيا ونقلها سفيرها في أديس ابابا محمد ادريس إلى كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الاثيوبية.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أمس أن ادريس نقل الموقف المصري الواضح والثابت بأن المصالح المائية للشعب المصري هي مسألة حياة ووجود وان المساس بها هو مساس بالمصالح الوطنية العليا لمصر.

واشار ادريس إلى انه أوضح للجانب الاثيوبي «الانزعاج والصدمة اللذين أصابا الرأي العام في مصر نتيجة خطوة تحويل مسار مجرى نهر النيل» مبينا انه نقل رسالة واضحة تؤكد أن مصر تتمسك بتنفيذ التعهدات والالتزامات الاثيوبية في ضوء المرحلة الجديدة من العلاقات بين البلدين التي بدأت عقب ثورة 25 يناير.

وأشارت الوكالة إلى أن السفير ادريس طلب من الجانب الاثيوبي أن «تكون النتائج الفنية العلمية لتقرير لجنة الخبراء الثلاثية التي أوشكت على انهاء أعمالها أساسا تلتزم به كافة الأطراف التي ارتضت وتوافقت على تشكيل هذه اللجنة وبمبادرة من الجانب الاثيوبي نفسه».

ولفت ادريس إلى أن «الجانب الاثيوبي أكد في المقابل أن اثيوبيا تدرك جيدا حيوية مسألة المياه لمصر وشعبها وانها لن تقدم قولا أو فعلا على ما من شأنه المساس بالمصالح المائية المصرية بأي شكل».

واضاف: إن الجانب الاثيوبي أكد أيضا حرصه على التحرك من منطلق تحقيق مصالح مشتركة ومنافع متبادلة وان خطوة تحويل المسار خطوة هندسية معلنة من قبل لم ولن يترتب عليها أي مساس بكمية المياه الواصلة إلى مصر بأي مقدار ولأي فترة زمنية.

الزياني: الأمن البحري للخليج مصيري للعالم

المنامة/ وكالات

أكد عبداللطيف بن راشد الزياني أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أن الأمن البحري هو مفتاح الأمن في الخليج العربي، وأنه يشكل أهمية قصوى ليس فقط لشعوب دول مجلس التعاون بل لشعوب العالم أجمع.

وقال في كلمته لأعمال «منتدى حوار الناتو-الخليج الاستراتيجي» التي عقدت في العاصمة البحرينية المنامة، وينظمها معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية: إن حرية تدفق إمدادات الطاقة عبر الممرات المائية في الخليج العربي عامل جوهري لتفادي الانهيار الاقتصادي والصناعي في العديد من دول العالم التي تعتمد على إمدادات الطاقة من دول الخليج.

وشدد الزياني على أهمية توفير الحماية الشاملة للممرات المائية في الخليج بالتعاون بين القوات البحرية لدول مجلس التعاون والدول الحليفة والصديقة، مؤكدا ضرورة أن تؤخذ التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز بعين الاعتبار.ويشير المسؤول الخليجي بكلامه إلى تهديدات سبق وأطلقتها إيران أكثر من مرّة، على لسان مسؤوليها، بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي، وذلك في إطار حروبها الكلامية مع دول غربية.

وتحاول إيران أن تظهر بمظهر القوة البحرية في المنطقة عبر تكثيف المناورات، واستعراض ما تقول إنه نتاج صناعتها الحربية البحرية.

وأوضح الزياني أن دول مجلس التعاون جزء من الوطن العربي والعالم الإسلامي، وهي تقع في وسط منطقة حيوية دائمة الاضطراب، وتدرك التحديات المحيطة بها، إلا أنها في وضع قوي يمكنها من تقديم النصح والمشورة في القضايا الإقليمية والدولية والمساعدة في ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

بوادر أزمة دبلوماسية لرفض النيجر تسليم الساعدي القذافي لليبيا

طرابلس/ أ ف ب

<،،جددت السلطات الليبية مطالبة النيجر بتسليمها الساعدي القذافي نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، اضافة إلى شخصية اخرى من مسؤولي النظام السابق مقيمة في اراضي النيجر.

وقال رئيس الوزراء الليبي علي زيدان في لقاء صحافي: "نأمل أن تتفهم سلطات النيجر طلب الشعب الليبي وأن يتم تسليمنا بأسرع ما يمكن الاشخاص الموجودين حاليا في النيجر سواء الساعدي القذافي او عبدالله منصور "مسؤول سابق عن الاعلام"".

وعبر عن أمله في أن تتم عملية التسليم "عبر الأنتربول او هيئاتنا القضائية مثل النائب العام".

ووعد زيدان "بأن يعاملا مثل باقي المسؤولين السابقين مثل البغدادي المحمودي (الذي تم تسلمه من سلطات تونس) وسيف الاسلام (القذافي) او عبدالله السنوسي" مسؤول المخابرات السابق الذي سلمته سلطات موريتانيا المعتقلين كما قال "وفق المعايير الدولية".

واكد زيدان أن تسليم المسؤولين السابقين في نظام القذافي "يشكل مفتاح العلاقات الودية مع ليبيا".

والساعدي القذافي (38 عاما) كان لجأ في سبتمبر 2011م إلى النيجر قبيل سقوط نظام والده في 20 اكتوبر. ومنحته النيجر اللجوء رافضة تسليمه رغم الطلبات المتكررة من سلطات طرابلس.

وتتهم السلطات الليبية الساعدي "بالاستيلاء على املاك بالقوة حين كان يدير جامعة كرة القدم الليبية". واصدرت الانتربول بحقه "مذكرة حمراء" لتطلب من أعضائها الـ188 توقيفه.

واعلن رئيس النيجر محمد يوسف في نوفمبر 2012م أن بلاده منحت اللجوء للساعدي القذافي "لأسباب انسانية".

من ناحية اخرى نفى زيدان مجددا أن تكون المجموعات المسلحة التي نفذت اعتداءين في النيجر قدمت من ليبيا، كما اكد رئيس النيجر.

وقال زيدان: "تأكدت ليبيا من انه لم تنطلق عناصر من اراضيها باتجاه النيجر لارتكاب اعتداءات تم التثبت من الامر".

ودعا السلطات النيجرية إلى "العمل على الحفاظ على علاقات حسن جوار واحترام متبادل بدون تدخل في الشؤون الداخلية".

وكان رئيس النيجر قال الاثنين: إن المهاجمين الذين نفذوا في 23 مايو اعتداءي اغاديز واراليت الانتحاريين قدموا من جنوب ليبيا مضيفا انهم يعدون لـ "هجوم" على تشاد.

خطوات عراقية كويتية باتجاه حل الخلافات الحدودية

الكويت/وكالات

تقدم العراق والكويت خطوة جديدة نحو الإقفال النهائي لملف الحدود، وذلك بتوقيع البلدين مذكرتي تفاهم تتعلقان بالموضوع، الأمر الذي يضع العراق على سكة الخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والمطبّق عليه نتيجة غزوه الكويت سنة 1990م.

ويعتبر ملف الحدود، أحد أبرز مواضع النجاح في إنهاء الخلافات الكويتية العراقية، قياسا مثلا على ملفات أخرى، مثل استرداد الكويت لممتلكاته المنهوبة خلال الغزو، والتعويض عن الأضرار الناجمة عنه، وخصوصا ملف إنشاء الكويت لميناء ضخم يحمل اسم ميناء «مبارك الكبير»، وهو المشروع الذي يعترض عليه العراق بشدة على أساس أنه يضيّق منفذه الصغير أصلا على البحر.

وقام وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بزيارة رسمية لدولة الكويت استمرت ثلاثة أيام، والتقى خلالها أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي.

وتم خلال الزيارة توقيع مذكرتي تفاهم بشأن ترتيبات عملية صيانة التعيين المادي للحدود بين البلدين وتمويل مشروع إنشاء مجمع سكني في منطقة أم قصر.

وأجرى زيباري، خلال الزيارة محادثات أيضا مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد، أعلن عقبها أنها كانت إيجابية للغاية، مشيرا إلى أن العراق بصدد الانتقال من الفصل السابع إلى السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن جانبه وصف الشيخ صباح الخالد المباحثات الرسمية بين البلدين، بـ»الايجابية والجادة للغاية»، متوقّعا أن يجري قبل موفى العام تحديد موعد لزيارة رئيس الوزراء الكويتي إلى العراق، «لاستكمال ما تم بحثه خلال 18 شهرا». وفي سياق التعبير عن الأجواء الإيجابية بين البلدين، قال وزير الخارجية العراقي: «طوينا اليوم صفحة الماضي لانطلاق العراق نحو التحرر بشكل كامل من تبعات الغزو الصدامي للكويت وخروجنا من الفصل السابع، بعد أن نفذنا التزاماتنا بشأن القرار 833، الذي يشمل تعويض المزارعين وصيانة العلامات الحدودية وإزالة العوائق الحدودية، وإنشاء اللجنة المشتركة بين البلدين، بالإضافة لتمويل إنشاء مجمع سكني في أم قصر». وأكد أن متابعة الموضوع ستكون حتى النهاية مع الأمم المتحدة وبعثتها (يونامي)، مشددا، في الوقت نفسه، على التزام العراق التام بدفع التعويضات كاملة للكويت، التي ستنتهي بمنتصف عام 2015م.